



دولة الرئيس نبيه بري رئيس المجلس النيابي المحترم،

إقتراح قانون إعفاء من رسم الانشاءات

خلافاً لأي نص قانوني آخر عام أو خاص، يحق لمالكي العقارات الواقعة ضمن النطاق العقاري للبلدات التي شملتها أعمال ونشاطات ووزارة المهجرين، وذلك على جميع الأراضي اللبنانية ما يلي:

المادة 1: يشترط بمقدم الطلب أن يكون مهجراً ضمن القرية أو المحلة التي هجر منها.

المادة 2: التقدم بتصريح امام الدوائر المالية، ومصالح المساحة وامانات السجل العقاري المختصة، وذلك بالتسلسل الإداري المتبع وسندا للصلاحيات والحقوق الممنوحة، للتصريح عن الابنية او اجزاء الابنية او التعديلات المضافة اليها، او اقسام الابنية، او الانشاءات التي يملكونها أو يستثمرونها او يشغلونها، وعن وجهة استعمالها، لتقوم الادارات المختصة بإجراء التعديلات او الاضافات اللازمة على الصحيفة العينية للعقار ليصبح مطابقاً للواقع.

المادة 3: يرفق التصريح بخريطة للبناء او الانشاءات او الاجزاء المضافة او المعدلة او القسم المصرح عنه، موقعة من مهندس مسجل في نقابة المهندسين ومن مساح محلف، ومن البلدية المختصة او من القائمقام في القرى التي لا بلديات فيها.

المادة 4: يشترط لقبول التصريح عدم وجود تعدٍ على الأملاك العامة والأملاك الخاصة، والتقييد بأحكام التخطيطات والارتفاقات العينية.

المادة 5: يعفى من لهم حق أعلاه لتقديم هذا التصريح من جميع الغرامات ورسوم الانشاءات المنصوص عنها قانوناً ضمن المهلة المحددة في هذا القانون.

المادة 6: تحدد عند الاقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية أو وزير الاشغال أو وزير المهجرين.

المادة 7: إن مدة الاعفاء المنصوص عنها في هذا القانون هي سنتين إعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

بيروت في 2019/03/27

النائب انيس نصار



مذكرة حول الاسباب الموجبة

لما كان جرح الحرب الاهلية لن يشفى إلا بعودة جميع المهجرين الى بيوتهم وقراهم
ولما كان السكان الذين هجروا من قراهم وبيوتهم بطريقة قصرية غير قادرين على تسجيل التعديلات المضافة على عقاراتهم أو
على أقسام الابنية أو الانشاءات التي يملكونها أو يشغلونها
ولما كانت الإلفة والتعاشيش بين مختلف مكونات المجتمع هو الهدف لبناء الوطن من خلال بناء القرى والمدن وإعادة الحال الى
ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب الاهلية فلا يشعر أحد بأنه غالب أو مغلوب
ولما كانت عملية التحفيز ضرورية لإعادة المهجرين الى قراهم وبيوتهم
ولما كان من الضروري تسهيل عودة المهجرين وذلك من خلال الإعفاء من بعض الرسوم التي تعتبر باهظة بالنسبة لهم نظرا
لوضعهم الاقتصادي والاجتماعي
ولما كان من المفيد تسوية وضع تلك العقارات أو الابنية أو الإنشاءات ليتمكن مالكوها من استثمارها بطريقة صحيحة وأفضل.
وأكثر من ذلك كي يتمكن مالكوها من توريثها بشكل واضح دون عقبات أو مشاكل. مما ينعكس إيجابا" على خزينة الدولة

لذا

أعد إقتراح القانون المرفق.

مع فائق الاحترام و التقدير

بيروت في 2019/03/27

النائب انيس نصار